الثقافة السياسية والمجتمع المدني في الجزائر طبيعة العلاقة.

د/ عمر مرزوقي –جامعة باتنة1
أ/ فايزة صحراوي –جامعة تلمسان

ملخص:

في ضوء ما يشكله العامل الثقافي من أهمية بالغة في سياق التأسيس لمجتمع مدني فاعل ومشارك في عملية بناء الديمقراطية وتحقيق التنمية السياسية، يحاول هذا المقال البحث في مفهوم الثقافة السياسية والمجتمع المدني مع الوقوف على طبيعة العلاقة القائمة بينهما في جانبها النظري، ثم الانتقال إلى تشريح أزمة المجتمع المدني في الجزائر في ظل القيم الثقافية السائدة لفهم العلاقة بين المتغيرين في جانبها الإمبريقي، كخطوة نحو الكشف عن محورية القيم الديمقراطية في تفعيل المشاركة السياسية وبلوغ مرحلة الترسيخ الديمقراطي.

Abstract:

In light of what constitutes the cultural factor from a great importance in the context of the incorporation of an active and participant civil society in the process of democracy- building and the achievement of political development, this article tries to look at the concept of the political culture and the civil society with the stand on the nature of existing relationship between them in its theoretical part, then the move to dissection of the civil society crisis in Algeria under the prevalent cultural values for understanding the relationship between the two variables in its empirical part, as a step towards the detection on the pivoting of democratic values in activating the political participation and attainment the democratic consolidation phase.

مقدمة:

لقد شهدت الفترة الأخيرة من القرن الماضي تصاعد موجة المطالبة بالديمقراطية في مختلف دول العالم، لكن الملاحظ والمتفق عليه عموما أن الديمقراطية ليست مجرد مؤسسات سياسية وقوانين وقواعد حقوقية، فهذه الأخيرة على الرغم من

أهميتها لا تصنع الديمقراطية التي هي ثقافة أيضا، بمعنى مجموعة القيم والمعتقدات التي توجه سلوك الأفراد حكاما ومحكومين نحو تحقيق الصالح العام في إطار سلمي توافقي.

وبما أن الديمقراطية كبنية، آلية، وممارسة ترتكز على مفهوم المشاركة السياسية، حيث لا يمكن أن تبنى الديمقراطية في أي بيئة بمعزل عن مشاركة مجتمعية فاعلة، لأن مستوى المشاركة هو الذي يحدد مستوى الديمقراطية، فان لمؤسسات المجتمع المدني دورها الذي لا يستهان به في تفعيل المشاركة السياسية وتسريع العملية الديمقراطية، لكن هذه المؤسسات هي الأخرى لا تنشط فقط لوجود هياكل تنظيمية، فلا قيمة لهذه الهياكل في حدّ ذاتها ما لم تعزّزها بل وتسبقها ثقافة مواكبة تشدّد على ضرورة تقيّد السلطات بحدود معينة في تعاملها مع المواطنين، وتحفز من ناحية أخرى المواطنين على المشاركة في اتخاذ القرارات التي تؤثر على حياتهم في إطار جماعي منظم.

بناء على ما تقدم، وفي ضوء ما تشكله الثقافة السياسية من أهمية للمجتمع المدني المشارك في بناء الديمقراطية وتحقيق التنمية السياسية، سنبحث في هذه الورقة ماهية الثقافة السياسية والمجتمع المدني مع الوقوف على طبيعة العلاقة القائمة بينهما في جانبها النظري، وكذا واقع المجتمع المدني الجزائري في ظل الثقافة السياسية السائدة لفهم العلاقة القائمة بينهما في جانبها الإمبريقي.

المحور الأول: الثقافة السياسية والمجتمع المدني: الماهية والعلاقة.

1 -ماهية الثقافة السياسية:

قبل تحديد مفهوم الثقافة السياسية لابد أولا من التطرق إلى مفهوم الثقافة بشكل عام، وذلك من خلال منظورها الغربي (بشقيه الليبرالي والماركسي) والإسلامي، لنتناول لاحقا اقتراب الثقافة السياسية الذي يعتبر أحد المداخل الهامة في تحليل الظاهرة السياسية منذ أواخر خمسينيات وأوائل ستينيات القرن الماضي.

1 -1- المنظورات المختلفة للثقافة:

- المنظور الليبرالي للثقافة:

لقد ظلت المدرسة الليبرالية وفية لتقاليد النهضة حيث ترى أن الثقافة [1] عموما هي ثمرة الفكر أي ثمرة الإنسان، وعليه، تنظر الثقافة الليبرالية إلى الحرية الفردية كقيمة ومنهج متميز للتنمية الاقتصادية والسياسية تمارسها كل طبقات المجتمع، وأن فكرة التمثيل النيابي ونظرية الفصل بين السلطات إلى جانب التعددية السياسية تعكس الصورة المثلى للديمقراطية الغربية[2].

- المنظور الماركسي للثقافة:

ترى المدرسة الماركسية أن الثقافة في جوهرها ثمرة المجتمع[3]، حيث يشير "**ماوتسي تونغ**" "Mao Zedong " إلى أن كل ثقافة معينة هي انعكاس من حيث شكل مفهومها لمجتمع معين، وهنا الثقافة تعني تلك العلاقة التكوينية التي يريد إقرارها بين الأشكال المادية التي تعنى بها الحياة في مجتمع معين وبين أفكار هذا المجتمع، بمعنى أنها انعكاس اجتماعي يتأثر بالصيرورة التاريخية التي يحركها العامل الاقتصادي، ومن ثم فكلما تقدم التاريخ كانت الثقافة أكثر نضجا[4].

هذا ويركز المنظور الماركسي للثقافة في تفسيره لممارسة السلطة وعملية التنشئة السياسية على إزالة العلاقات الاجتماعية القائمة على الاستغلال، ويطرح قيمة العدالة والأحادية الحزبية كجوهر للعملية الديمقراطية والتنمية السياسية، إذ أن مفهوم الحزب في نظر هذه المدرسة مرتبط بمفهوم الطبقة وصراعها مع الطبقات الأخرى، ووفق هذا التصور هناك طبقة اجتماعية واحدة (البروليتاريا) هي التي تكوّن الحزب[5].

-المنظور الإسلامي للثقافة:

يعرّف "مالك بن نبي" الثقافة بقوله: فالثقافة إذن تعرف بصورة علمية على أنها: "مجموعة من الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية التي يتلقاها الفرد منذ ولادته

كرأسمال أولي في الوسط الذي ولدفيه، والثقافة على هذا هي المحيط الذي يشكل فيه الفرد طباعه وشخصيته".

كما يرى" مالك " بأن الفكرة والشيء لا يخلقان الثقافة إلا من خلال الاهتمام الأسمى بالنسبة للفرد، باعتباره علاقة عضوية تربطه بعالم الأفكار وعالم الأشياء فبدون هذا الاهتمام يتجمد هذين العالمين[6]، بمعنى آخر، إن القيمة الثقافية للأفكار والأشياء تقوم على طبيعة علاقتها بالفرد.

وتقوم الثقافة الاسلامية على حرية الإنسان من العبودية والاستعباد في حد ذاته ونحو الآخرين، فنظرة الإسلام للإنسان هي نظرة التكريم الذي وضعه الله فيه، حيث يقول الله عز وجل: "وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا " [7].

هذا التكريم يحمي الإنسان من الدوافع السلبية المنافية للشعور الديمقراطي، لقوله تعالى: " إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنفُسِهِمْ قَالُوا فِيمَ كُنتُمْ ۖ قَالُوا كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ ۚ قَالُوا أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا ۚ فَأُولَٰئِكَ مَأْوَاهُمْ جَهَنَّمُ ۖ وَسَاءَتْ مَصِيرًا"[8].

كما أنّ الإسلام دين حوار يقر بحق الاختلاف بين الناس لقوله تعالى: "وَكَانَ لَهُ ثَمَرٌ فَقَالَ لِصَاحِبِهِ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالا وَأَعَزُّ نَفَرًا"[9] وقوله أيضا: "قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلا"[10]، وثقافة الإسلام هي ثقافة احتواء لا استبعاد، وأبرز مثال على ذلك، فرض دفع الجزية على اليهود في الدولة الاسلامية لحمايتهم وخدمة المجتمع في نفس الوقت.

وعليه، فان الحديث عن تصور الإسلام لثقافة ممارسة السلطة، إنما هو الحديث عن الديمقراطية الاسلامية (الحكم الإسلامي) القائمة على مبدأ الشورى والحرية السياسية والعدل بين الناس، وهو الأمر الذي يمنح الشرعية والقابلية للتغيير.

1 -2 -مفهوم الثقافة السياسية:

على الرغم من أن العامل الثقافي كان عاملا مهما في التحليل السياسي، إلا أن مفهوم الثقافة السياسية يعتبر أحد المفاهيم الجديدة نسبيا في أدبيات علم السياسة، وقد كان للعالم الأمريكي "غابرييل ألموند **Gabriel Almond**" السبق في هذا السياق، بعد أن كان أول من استخدم المفهوم سنة 1956، مشيرا إلى أن الثقافة السياسية هي عبارة عن: "مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي يحملها الفرد تجاه النظام السياسي ومكوناته وتجاه دوره كفرد في النظام السياسي[11].

ويعرفها "سيدني فيربا **Sidney Verba**" بأنها: "منظومة المعتقدات المجربة والرموز والقيم المعبرة التي يتم التعرف من خلالها على الوضع أو الحدث السياسي المتخذ والقائم"[12]. أما "رشاد القصبي" فيرى بأن الثقافة السياسية هي: "ذلك الشق السياسي من الثقافة العامة السائدة في المجتمع، تشكلها مجموعة من القيم والمعايير والمعتقدات والتوجهات والرموز التي تحكم السلوك السياسي"[13].

من ناحية أخرى، ترتبط الثقافة السياسية بعملية أوسع نطاقا تنطوي على التنشئة السياسية للأفراد، فالأولى هي انعكاس ونتاج للثانية، بحيث تمثل التنشئة السياسية تلك العملية التي تسعى كافة مؤسساتها من خلالها (رسمية كانت أو غير رسمية) إكساب الفرد (طفلا، مراهقا، فراشدا) القيم والتوجهات السياسية اللازمة لتحقيق التكيف مع أهداف المجتمع، ليس فقط من أجل الحفاظ على الوضع القائم في نقل الثقافة السياسية من جيل إلى آخر بصورة جامدة وآلية، لكن تتبنى كذلك عملية تغيير أو خلق الثقافة السياسية الملائمة لاستقرار المجتمع[14].

ويمكن قياس وتحديد الثقافة السياسية لأي مجتمع من المجتمعات حسب "فيربا" و"ألموند" من خلال معرفة مدى إدراك وشعور وتقييم الأفراد لأربعة جوانب أساسية من الحياة السياسية، هي[15]:

• **النظام ككل System as general object**: بمعنى ما هو إدراك الفرد وشعوره وتقييمه لأمته ونظامه السياسي في معانيه العامة، تاريخه، مساحته، موقعه، قوته وشكله الدستوري ... الخ.

• **جانب المدخلات Input objects**: ما هو إدراك الفرد وشعوره وتقييمه للبنى والأفراد والجماعات السياسية المختلفة، فضلا عن العمليات السياسية التي يتم من خلالها التعبير عن المطالب المختلفة وتقديمها إلى السلطات السياسية لتحويلها إلى قرارات ملزمة.

• **جانب المخرجات: Output Objects**ما هو إدراك الفرد وشعوره وتقييمه لكيفية وضع وتنفيذ السياسات العامة في المجتمع وماهية البنى والأفراد والقرارات التي تدخل في هذه العملية..

• **دور الذات Self as object**: ويشمل مدى إدراك الفرد لدوره كعضو في نظامه السياسي، وما هو إدراكه لحقوقه وقدراته وواجباته وكيفية المشاركة والتأثير في الحياة السياسية، وماهية المعايير التي يستخدمها لتكوين آرائه حول النظام السياسي وتقييمه لجوانبه المختلفة.

وبناء على طريقة توزيع هذه الأبعاد الثلاثة (الإدراك، الشعور، التقييم) صنف "ألموند" و"فيربا" الثقافة السياسية إلى ثلاث أنماط هي:

- الثقافة السياسية الضيقة أو المحلية The Parochial Political Culture: إن الفرد في هذه الثقافة لديه معلومات ومدارك ضيقة خاصة بالمجتمع المحلي كالأسرة والقبيلة والعشيرة، أما إدراكه ووعيه لنظامه السياسي ككل فهو محدود وغير واضح، لذلك فان إدراكه للجوانب الأربعة (النظام ككل، المدخلات، المخرجات ودور الذات) هو إدراك بسيط ومشوش بسبب ضعف الوعي السياسي.

- الثقافة السياسية الرعوية أو التابعة The Subject Political Culture : تبرز هذه الثقافة عندما يكون هناك إدراك لدى الأفراد بالنظام ككل وبجانب المخرجات، مع غياب أو تذبذب الإدراك بجانب المدخلات ودور الذات في العملية السياسية والتأثير

على النظام القائم، فشعور الفرد وتقييمه للنظام السياسي ومخرجاته قد يكون شعورا وتقييما مؤيدا أو معارضا[16]، فالخاضع إما يكون منجذبا وبقوة تجاه السلطات، أو يكون غير منجذب نحوها ويقيمها بوصفها غير شرعية[17]، إلا أن موقف الفرد وسلوكه الفعلي يتميز بالسلبية ويفسر دوره على أنه قبول للسلطة دونما أي تحدي لتغييرها سواء كان راضيا عنها أم لا.

- **الثقافة السياسية المشاركة The Participant Political Culture** : في هكذا ثقافة يكون الفرد مدركا للجوانب الأربعة، فالفرد يعرف حقوقه وواجباته ويثق في كفاءاته وقدرته على التأثير في الحياة السياسية، ويفسر دوره على أنه إيجابي وفعال في العملية السياسية[18]، لهذا نجده يؤثر في النظام السياسي بطرق مختلفة كالمساهمة في الانتخابات أو المظاهرات أو تقديم الاحتجاجات، فضلا عن ممارسة نشاط سياسي من خلال عضوية حزب سياسي أو جماعة ضغط[19].

2 -طبيعة المجتمع المدني:

المجتمع المدني مفهوم غربي النشأة، أسهمت في صياغته مدارس فكرية وإيديولوجية متعددة في إطار الحضارة الغربية (هوبز، لوك، هيغل وصولا لغرامشي وبوتنام) وعموما يقصد بالمجتمع المدني "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها، ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للتنوع والاختلاف"[20]، وهو يشمل كل من الجمعيات والنقابات والأحزاب والأندية والتعاونيات.

هذا ويقوم مفهوم المجتمع المدني على ثلاث أركان رئيسية هي: [21]

الركن الأول: الفعل الإرادي الحر: حيث يتكون بالإرادة الحرة للأفراد من أجل تحقيق عن مصلحة مادية ومعنوية أو الدفاع عنها.

الركن الثاني: التنظيم الجماعي: فهو مجموعة من التنظيمات، كل تنظيم فيها يضم أعضاء اختاروا عضويتهم بمحض إرادتهم لكن بشروط يتم التراضي بشأنها.

الركن الثالث: ركن أخلاقي سلوكي: ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين.

ولقياس مدى فاعلية أو تخلف مؤسسات المجتمع المدني قدم "صامويل هنتكتون" في هذا الصدد أربع مؤشرات كيفية يمكن من خلالها قياس ذلك، تشمل:

-**القدرة على التكيف في مقابل الجمود:** بمعنى قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات البيئية المحيطة بها.

-**الاستقلال في مقابل التبعية والخضوع:** أي لا تكون المؤسسة خاضعة لغيرها من المؤسسات أو الجهات أو الأفراد حيث يسهل السيطرة عليها وتوجيه نشاطها، خصوصا الاستقلال المالي.

-**التعقد في مقابل الضعف التنظيمي:** بمعنى تعدد هيئات التنظيم ووجود تنظيم سلمي داخلها، إلى جانب انتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع، بما يتيح تعدد ولاءاتها وأهدافها.

- **التجانس في مقابل الانقسام:** ويعني عدم وجود صراعات داخل التنظيم بإمكانها أن تؤثر على نشاطه[22].

من ناحية أخرى، إن المؤشرات الكيفية على أهميتها لا تكفي وحدها لقياس مدى فاعلية مؤسسات المجتمع المدني، بل يجب الاستناد في ذلك أيضا على المؤشرات الكمية، وهي: [23]

- **الاتساع الجماهيري:** ويقاس بعدد التنظيمات القائمة وحجم العضوية فيها، أي حجم الموارد المادية والبشرية التي تمتلكها تلك الوحدات وتمكنها من تمويل نشاطها وتغطية احتياجات أعضائها ذاتيا، وهنا تنشأ إمكانية لقيام مجتمع مدني ديمقراطي يكون بمثابة جوهر لنظام ديمقراطي فاعل في المجتمع كله.

- **مستوى الحضور في الجمعية العامة:** إن حضور اجتماعات المنظمة يتيح للأعضاء مراقبة الأداء ومحاسبة مجلس الإدارة على نشاطه، وبذلك يساهمون في إعلاء قيم الشفافية والمحاسبة.

- **معدلات التغيير في عضوية الإدارة:** من أبرز الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية هي مبدأ التداول على السلطة، وبالتالي، فان الحكم على مدى فاعلية وديمقراطية أي تنظيم يمكن ملاحظته من خلال حجم ومعدلات التغيير التي تكون على مستوى هيئاته القيادية.

- **حجم العمل التطوعي في عمل الإدارة:** تعد الطوعية أحدى الأسس التي يقوم عليها المجتمع المدني، وبالتالي، لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني قوي إلا من خلال الإسهام بطريقة اختيارية وحرة في خدمة المجتمع دون مقابل مادي على ذلك.

3 -الثقافة الديمقراطية كمؤشر للمجتمع المدني الفاعل

إذا كان من غير الممكن للديمقراطية أن تنضج وتترسخ على مستوى الممارسة السياسية إلا في ظل بنية ثقافية تقوم على المساواة وحرية العمل السياسي للقوى والتنظيمات السياسية المختلفة، فلا يمكن لمؤسسات المجتمع المدني بوصفها أبرز أدوات العمل السياسي أن تكون فاعلة في سياق العملية الديمقراطية وتحقيق التنمية السياسية من دون إطار ثقافي يساعد على ذلك، فالمجتمع المدني قبل كل شيء هو مجتمع ثقافة وقيم وأفكار ترسخت في ذهنية الأفراد وتبلورت في شكل توجهات فكرية تطلب تنظيمها وتوجيهها، وبالتالي، فبناء مجتمع مدني مشارك يرتبط أساسا بنظام القيم، لاسيما قيم الاستقلالية الفردية والحرية الشخصية ونمط العلاقات الإنسانية المرتكز على قيم التسامح والحوار التي تتطلب احترام الآخر المختلف معه، والقبول بالتعددية وعدم التعصب لجماعة معينة[24].

على هذا الأساس، نجد أن التأسيس لمجتمع مدني فعال ومشارك في تحقيق التنمية السياسية يرتبط بمدى احتواء الثقافة السياسية لمجتمع ما على قيم ديمقراطية تدعم المعايير الكيفية والكمية المحددة لقوته وفاعليته، فالمجتمع المدني الفاعل هو التي ينقل العملية السياسية إلى مستوى العمل المؤسسي، ليشكل أحد القنوات الهامة للمشاركة السياسية، كونه يشارك في عملية صنع القرار من خلال التعبير عن المصالح وتجميعها ثم تقديمها للمؤسسات الحكومية[25]، ليؤثر في رسم السياسات

والخطط العامة على المستويين المحلي والوطني من خلال اقتراح البدائل والتفاوض عليها وليس فقط العمل الاستشاري الشكلي (حيث يشرك في مرحلة الصياغة ثم التنفيذ)، الأمر الذي يتيح له مراقبة الحكومات والضغط عليها إذا ما خالفت مبادئ الدستور أو المصلحة العامة(تقييم القرارات، كشف التجاوزات ومحاربة الفساد الإداري والسياسي)، وهو ما يجعله شريكا فعليا (إلى جانب الدولة والقطاع الخاص) في تحقيق التنمية الإنسانية بشكل عام والسياسية على وجه الخصوص.

المحور الثاني: دراسة إمبريقية لمسألة الثقافة السياسية وعلاقتها بالمجتمع المدني في الجزائر.

1 -طبيعة الثقافة السياسية الجزائرية.

هناك عدة متغيرات تداخلت في تكوين الثقافة السياسية الجزائرية، منها المؤثرات الجغرافية والأرضية التاريخية (تعاقب الغزاة على أرض الجزائر خاصة الاستعمار الفرنسي بالإضافة إلى ثورة أول نوفمبر)، وكذا الدين الإسلامي واللغة العربية اللذان مثّلا أهم دعامة للشخصية الجزائرية وإحدى قنوات التنشئة الأساسية، فضلا عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها الجزائر.

وبما أن الحديث عن الثقافة السياسية لمجتمع ما يشير إلى النظام السياسي الذي أدمجه الفرد في تفكيره ومشاعره وقيمه، بمعنى اتجاهات الأفراد نحو النظام السياسي ومدى مشاركتهم في صنع القرارات، فان الثقافة السائدة لدى المجتمع الجزائري تقوم على اعتقاد الأفراد بأن السلطة السياسية متوحدة في شخص الحاكم وليست مودعة في مؤسسات، كما يكاد يفقد الأفراد ثقتهم في السلطة الحاكمة بسبب انعدام الشفافية والحوار الصريح حول الأمور المجتمعية (خير دليل على ذلك الأحداث التي مرت بها البلاد في فترة التسعينات)، فالفرد الجزائري لا يستطيع التعبير عن رأيه بكل حرية إما خوفا من العقاب (حرية التعبير والمشاركة في اتخاذ القرار شكلية صورية)، أو لغياب روح المبادرة معتبرا أن الدولة هي المسؤولة عنه [26]، وفي مقابل ذلك، تعتبر

النخبة الحاكمة في الجزائر نفسها الأقدر والأجدر بإدارة شؤون البلاد دون غيرها، مبدأها الهيمنة ورفض التعدد والمشاركة في الحياة السياسية.

وبالتالي، يمكن القول أن الثقافة السياسية السائدة في الجزائر هي ثقافة خضوعية رعوية، ترتكز على القوة والإقصاء، ولا تتضمن قيما كالتسامح والقبول بالتعدد التي تفتح المجال أمام مشاركة كل فئات المجتمع في الحياة السياسية على أساس المواطنة الحقة، وهذا راجع كما يرى الأستاذ" مصطفي حجازي "في كتابه" التخلف الاجتماعي: سيكولوجية الإنسان المقهور" إلى السمات الشخصية التي تميز الفرد في البلدان النامية بما فيها الفرد الجزائري، وهي كالآتي[27]:

- الشعور بالدونية التي تشجع على شيوع تصرفات المبالغة في تعظيم السيد.
- الشعور بالشك والحذر من الآخرين.
- تحقير الذات ولومها بدل الرجوع إليها وكذا الميل إلى الغضب والعنف.
- الاتكالية والقدرية وتغلب الخرافية على المصير.
- قصور الفكر النقدي والمثابرة الفكرية والافتقار إلى الثقة في التصدي للواقع.

وقد تولدت هذه السمات إثر العديد من العوامل لعل أبرزها:

أ –الدور الذي مارسه الاستعمار الفرنسي من تهديم مستمر ويومي لشخصية الفرد الجزائري، حيث زرع عقد النقص والخوف وعمقها فيه[28]، كما أوجد الاستعمار نمطين ثقافيين متعارضين[29]:

- متغرب متأثر بالثقافة الغربية وحضارتها (نخبة مفرنسة).
- وطني متشبث بقيمه الثقافية المحلية (نخبة معربة).

ب –التخلف العام الناتج عن سلطوية الأنظمة القائمة.

وللأسرة دورها الحاسم في نشر الثقافة التي تنظر للدولة المركزية والمتدخلة على أنها عامل رئيسي في رعاية الصالح العام، وهذا له جذوره في أنماط السلطة الأبوية النابعة من التقاليد العائلية التي تعتبر الطاعة بدون مناقشة أحد أركانها، بالإضافة إلى طبيعة المناهج التربوية وطرق التدريس السائدة التي تكرس الخضوع والطاعة

والتبعية، وتقوم على التلقي السلبي بدلا من تحفيز المتمدرسين على النقد البناء للمسلمات الاجتماعية والسياسية[30].

2 –واقع المجتمع المدني الجزائري في ظل الثقافة السياسية السائدة.

في الجزائر لا تختلف الرؤية النخبوية للمجتمع المدني كثيرا عن ذلك الاعتقاد الراسخ لدى النخب العربية الحاكمة، فإذ كان المجتمع المدني يشير إلى مجموعة المؤسسات والهيئات والتنظيمات ذات الصبغة السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية التي تنشأ خارج نطاق سلطة الدولة ودائرة تأثيرها (أحزاب سياسية، جمعيات، ونقابات) وتشكل قوة مضادة للسلطة السياسية الممثلة للدولة[31]، فانه لا يمكن الحديث عن مجتمع مدني بهذا المفهوم في الجزائر فهو غائب ومغيب يفتقر إلى الاستقلالية والفعالية، وهذا راجع إلى مجموعة من العوامل القانونية والسياسية والاقتصادية المتأثرة في الأساس بالمسوغات الثقافية، حيث أن التشوش والتشوه في الثقافة السياسية للنخبة الحاكمة (التي تؤمن بالمركزية في صنع القرارات) يجعلها ترى وجود مجتمع مدني قوي وفاعل تهديدا لها ولمصالحها يستلزم مراقبته والسيطرة عليه.

فبعد الاستقلال إلى غاية 1990 احتكرت الدولة المجال السياسي وسيطرت على المجتمع بمؤسساته، لذلك لم نعرف في الجزائر على حد تعبير" ألفرد ستيفان" ما يعرف بـ"الإدماجية المجتمعية**Sociétal Corporation** " التي تعمل على قيام وتأسيس مؤسسات المجتمع المدني تلقائيا وباستقلال عن الدولة، وعلى العكس من ذلك فقد عرفنا "إدماجية الدولة"**State Corporation** أي تحكم الدولة في إنشاء هذه المؤسسات من خلال القوانين والإجراءات السلطوية، وقد استعمل في هذا السياق "حزب جبهة التحرير الوطني" كآلية للرقابة ووسيلة للإخضاع وفرض الطاعة هدفها طمس المجتمع المدني[32].

وبالرغم من المكانة القانونية التي اكتسبتها الجمعيات ذات الطابع السياسي والاجتماعي من خلال المادتين (39) و(40) من دستور 27 فيفري 1989، وبروز ذلك أكثر تنظيما في دستور 20 نوفمبر 1996، إلا أن فرض قانون الطوارئ ومحاربة

الإرهاب قيّدا كثيرا الفعل الطوعي في الجزائر، [33] ويتضح ذلك أكثر من خلال فحص التطور الكمي والكيفي لهذه المؤسسات، فحسب إحصاءات وزارة الداخلية والجماعات المحلية لسنة 2012، يبلغ عدد الجمعيات في الجزائر قرابة مئة ألف جمعية من بينها 92627 جمعية محلية و1027 جمعية وطنية معتمدة من طرف الدولة[34]، كما وصل عدد الأحزاب إلى ما يقارب 60 حزب سياسي، وقراءة بسيطة في هذه الأرقام تمكننا من إعطاء تفسير بسيط وواضح هو أن هذا يبدو أمرا إيجابيا، لكن القراءة الكمية لا تعكس دائما الواقع، وهي غير كافية لتدلل على مدى قوة منظمات المجتمع المدني، وإنما يجب كذلك دراسة التطور الكيفي لهاته المنظمات حتى نتمكن من إدراك مدى فاعليتها، فالمفارقة هنا أن أغلب هذه الجمعيات والأحزاب غير فاعلة وصارت مجرد هياكل للبزنسة والتزلف والصعود السريع نحو المناصب لدخول دهاليز السلطة، خاصة وأن هذه الأخيرة عرفت كيف تستغل هذه الهياكل وتحولها من مؤسسات للتكوين والتدريب على تحمل القضايا العادلة وصناعة الرأي والأفكار إلى هياكل صناعة التعصب وعقد الصفقات وتهيئة الولاءات، حتى وإن عمل البعض منها (منظمات المجتمع المدني) فعلا على التغيير وإدخال تعديلات على وظائفها تكيفا مع مستجدات ومتطلبات البيئة، فان الأغلبية المطلقة منها محتفظة بأهداف معينة لا تتغير.

كما أن التكيف الوظيفي لمؤسسات المجتمع المدني لا يكفي وحده للحكم على مدى قوتها وتأثيرها، بل لا بد أيضا من قياس التكيف الزمني للمنظمة، أي مدى قدرة المنظمات على الاستمرارية كونه يمثل مؤشرا هاما على تطور المؤسسة ومصداقيتها، وفي الجزائر نجد الكثير من الجمعيات والأحزاب لا تستمر وتتسم بطابع المرحلية، وذلك لجملة من الأسباب لعل أبرزها:

- **العراقيل البيروقراطية**: تمت ملاحظتها على مستوى الجهات الرسمية المعنية بالتسجيل والاعتماد، وفي هذا الصدد كان رئيس جمعية المكفوفين قد علق على ذلك قائلا: "العراقيل البيروقراطية والإدارة تقتل الجمعية في مرحلتها الجنينية، أحيانا

يقطع الواحد منا آلاف الكيلومترات إلى الجهة المعنية بالأمر دون أن يستقبل، وأحيانا ينتظر لساعات طويلة دون الحصول على الموعد".

• **الإمكانيات المادية:** العديد من الجمعيات قد توقف نشاطها نظرا للصعوبات المالية التي تعاني منها، كما أن تمويل منظمات المجتمع المدني الذي يعتبر أحد عناصر فاعليتها وأساس استقلالية قراراتها يكون في الغالب من طرف الدولة التي تعتبر الممول الرئيسي لها ما يجعل هاته المؤسسات تابعة لها وتتصرف باسمها[35].

• **الظروف الأمنية التي مرت بها البلاد:** حيث أدى اللا استقرار خلال العشرية السوداء إلى تهديد العمل الجمعوي، وحال دون مواصلة نشاط مؤسسات المجتمع المدني في مختلف مناطق الوطن.

ومن الناحية التنظيمية، فان حداثة التجربة لدى غالبية مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر لم يسمح لها بخلق بنية تنظيمية متعددة المستويات، إذ أنها لم تصل بعد إلى مستوى إدخال التخصص الكبير في وظائفها، أما من ناحية التوزيع الجغرافي فيلاحظ تمركزها في القسم الشمالي من البلاد بسبب الظروف الأمنية الصعبة، وقلة الوسائل المادية[36]، وعلى غرار الصراعات التي عرفتها هذه المنظمات وكان أغلبها لأسباب شخصية، فان مؤسسات المجتمع المدني الجزائري تتميز بعدم الثبات والاتساق الداخلي، وهذا راجع إلى غياب ثقافة التكافؤ النسبي في السلطة داخل مراكز اتخاذ القرار، وكذا غياب الثقة المتبادلة والتجانس بين الناشطين فيها، وبالتالي، سيادة عقلية الهيمنة والتسلط والتفرد بصناعة القرارات.

بناء على ما تقدم، نلمس بوضوح مدى ضعف منظمات المجتمع المدني الجزائري وعدم فاعليتها في الحياة السياسة والعامة، وذلك نظرا لما تعانيه من أزمات ومشاكل تعود بالدرجة الأولى إلى العلاقة المتوترة والمشبوهة بين الدولة والمجتمع في الجزائر، كانت أولى مسوغاتها غياب ثقافة ديمقراطية تجعل الأفراد يؤمنون بضرورة المشاركة وقدرتهم على التأثير في القرارات والأحداث وتغييرها لصالحهم لا الخضوع للسلطة

والحكام، مع وجود سلطة حاكمة تتميز بثقافة التعصب والاحتكار والقمع والكبت لمختلف القوى الراغبة في المشاركة السياسية وبناء نظام ديمقراطي فعلي.

3 -سبل ترسيخ الثقافة الديمقراطية كآلية لبناء مجتمع مدني مشارك في الجزائر.

تتمثل إحدى المسائل المهمة المرتبطة بتأسيس مجتمع مدني مشارك في الجزائر في كيفية إعادة بناء وإحياء مضامين الثقافة السياسية بالشكل الذي يكرس قيم المشاركة والمواطنة والتسامح والقبول بالتعدد، لكن عملية إنضاج القيم الديمقراطية لم ولن تكن عملية سهلة ومحددة الأدوار، لأن المراد يتعدى كثيرا محيط السلطة السياسية والبناء الفوقي للمجتمع ليطال البنية الثقافية للمجتمع برمتها، وفي هذا المضمار، تبرز أهمية التربية والتعليم لتقليص الفجوة بين الفضاء النظري والواقع التجريبي لعملية الاستنبات الثقافي الديمقراطي[37].

إن قنوات التنشئة السياسية كأدوات رئيسة في التغيير الثقافي لها الدور الأكبر في نشر القيم الديمقراطية وتوطينها، ويتم ذلك من خلال عدة محاور تتمثل في الآتي:

- تنسيق وتوزيع الأدوار (الحقوق والواجبات): وهو ما ينمي في الأفراد روح المشاركة وتحمل المسؤولية والميل لاحترام المجتمع المكرس لمبدأ سيادة القانون.
- المساواة في المعاملة ومنح الفرص لتحسيس الأفراد بأهمية هذه القيمة ليس على صعيد الأسرة فقط وإنما على صعيد المجتمع.
- توسيع رقعة الحرية البناءة بين أفراد الأسرة كإتاحة المجال لهم للتفكير والتعبير والتصرف.
- إشاعة مناخ التسامح بين أفراد الأسرة تكون منطلقا لنشر هذه الروح الخلاقة في المجتمع بداعي الحفاظ على وحدته وتماسكه.

ومثلما تنهض الأسرة بشطر مهم من عملية التنشئة الديمقراطية للأجيال، تمارس المدرسة هي الأخرى دورا حيويا في استكمال هذا المشروع الحضاري، وتنبني هذه المهمة التربوية على ركنيين رئيسيين:

• **الركن الأول:** يمثله المعلم، بات من الضروري إعادة تهيئة وتأهيل المعلمين أنفسهم، لأنهم في الواقع جزء من المنظومة الاجتماعية التقليدية، وبالتالي، لن يكونوا مهيئين تلقائيا للتعامل مع متطلبات المرحلة والأسلوب الديمقراطي في التربية، ويكون تأهيل المعلمين من خلال برنامج مكثف لتوعيتهم بقيم الديمقراطية المتمثلة في الحرية والمساواة والعدل والتسامح[38]، تبعا لذلك، إن الطريقة التي يتعامل بها المعلم مع التلاميذ من خلال السماح لهم بالتعبير المنظم عن الرأي واعتماد قنوات المشاركة والمناقشة في بث المعلومات والتغاضي عن الفروقات التي قد تحدثها الوضعية الاقتصادية للتلاميذ، إضافة إلى تطبيق الإجراءات بشكل عادل دون تمييز، وخلق جماعات بحث تكرس روح الجماعة وتحمل المسؤولية، كلها أمور تنمي في أنفسهم آفاق الحرية وتؤهلهم فيما بعد للمشاركة بحماس في فعاليات المجتمع المدني كسبيل لإطلاق طاقاتهم الخلاقة[39].

• **الركن الثاني:** ويتمثل في المناهج الدراسية التي يجب أن تتوفر على برامج دراسية تشجع المشاركة والمطالبة لدى التلاميذ من خلال تربية المواطنة الحقة لا تكريس الخضوع والتبعية.

ولا تستكمل عملية الاستنبات الثقافي الديمقراطي حلقاتها عند هذا المنحنى التعليمي فحسب، بل تتكامل كذلك وتتفاعل إيجابا وسلبا بما تمارسه مؤسسات الإعلام من أدوار وفعاليات في مسار غرس القيم الديمقراطية، وذلك من خلال التالي:

إشاعة وتكريس ثقافة الحوار والتسامح ونبذ ثقافة الإقصاء والعنف.

• **تحفيز** المواطنين على المشاركة الفاعلة في الفعاليات والأنشطة المختلفة للمجتمع سبيلا لتوسيع مساحة المشاركة السياسية كرافد حيوي لترشيد الديمقراطية وتحقيق التنمية السياسية.

• تعريف المواطنين بحقوقهم وحرياتهم وواجباتهم وحثهم على التمسك بها والدفاع عنها وتكريسها في سلوكهم اليومي وبذلك يمكن توفير الوقود المجتمعي للماكنة الديمقراطية.

- ترسيخ مبدأ المساواة بين المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية والطائفية أو الطبقية والسعي إلى نبذ ثقافة التعصب والاستعلاء لأنها من أبرز المضادات الثقافية للديمقراطية.
- غرس روح المواطنة وإعلاء شأن الهوية الوطنية على حساب كل الانتماءات الفرعية.

مما تقدم، يجدر الإقرار بأن نجاح عملية ترسيخ قيم الثقافة الديمقراطية في الجزائر من خلال العمل على تغيير القيم السائدة لدى المواطنين والنخبة الحاكمة سيسمح ببناء مجتمع مدني متماسك ومشارك في الحياة السياسية، فمن جهة تستشعر السلطة أهمية وضرورة الدور الذي تلعبه المؤسسات غير الرسمية في التنمية الإنسانية والسياسية، ومن جهة أخرى، يشعر المواطنين بجدوى وأهمية مشاركتهم في صنع القرارات التي تؤثر على حياتهم عبر منظمات المجتمع المدني.

خاتمة:

إن بناء مجتمع مدني قوي وفاعل يرتبط في الأساس بطبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمع، فإذا لم تتوفر هذه الثقافة على قيم ديمقراطية توجه سلوك الأفراد حكاما ومحكومين، فان مؤسسات المجتمع المدني ستظل غائبة ومغيبة مبدؤها التبعية والسلبية، لذلك، يمكن القول أن أزمة المجتمع المدني في الجزائر هي أزمة ثقافة في المقام الأول، حيث أن التأسيس لمجتمع مدني مشارك في العملية السياسية لا يتم من خلال لوائح وقوانين بقدر ما هو مرتبط بإعادة بناء تلك القيم التي تبصم ذهنيات المواطنين والنخبة الحاكمة على حد سواء، وبما أن التنشئة هي المسؤولة عن تحديد قيم وسلوك الأفراد وتوجهاتهم المختلفة في المجتمع، بمعنى أنها المسؤولة عن تكوين ثقافتهم، يبرز في هذا المجال الدور النشط لقنوات التنشئة الرئيسية بما في ذلك الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام في عملية تغيير قيم الثقافة التسلطية إلى قيم الثقافة الديمقراطية.

الهوامش:

(1)- يعرف "تايلور Taylor" الثقافة بأنها "ذلك الكل المركب من المعرفة والعقائد والفن والقانون والأخلاق والقيم والأعراف والقدرات التي يستطيع الفرد أن يكتسبها في المجتمع باعتباره عضوا فيه"، وللمزيد حول المفهوم الاصطلاحي للثقافة أنظر في: عبد الله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي (النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة)-، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 2001، ص.435.

(2)- علي بن طاهر، "الثقافة السياسية ومسألة الديمقراطية التعددية في الجزائر 1989 -1992"، مذكرة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، 2000، ص.28.

(3)- مالك بن نبي، مشكلة الثقافة، تر.: عبد الصبور شاهين، دمشق: دار الفكر، 2000، ص. 29.

(4)- المرجع نفسه، ص. 33.

(5)- علي بن طاهر، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 28 -29.

(6)- مالك بن نبي، مرجع سبق ذكره، ص. 48.

(7)- القرآن الكريم، سورة الإسراء، الآية: 70.

(8)- المصدر نفسه، سورة النساء الآية: 97.

(9)- القرآن الكريم، سورة الكهف، الآية: 34.

(10)- المصدر نفسه، الآية: 37.

(11)- محمد زاهي بشير المغيربي، قراءات في السياسة المقارنة: قضايا منهاجية ومداخل نظرية، بنغازي: منشورات جامعة قازيونشن، ط.02، 1998، ص. 219.

(12)- فهمي خليفة الفهداوي، السياسة العامة: منظور كلي في البنية والتحليل، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، 2001، ص. 201.

(13)- بومدين طاشمة، الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية (دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج والاقترابات)-، الجزائر: كنوز للإنتاج والنشر والتوزيع، 2011، ص. 163.

(14)- سمير خطاب، التنشئة السياسية والقيم، القاهرة: ايتراك للنشر والتوزيع، 2004، ص. 41.

(15)- Gabriel A. Almond and Sideny Verba, Op-Cit, p. 16.

(16)- محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سبق ذكره، ص. 225.

(17)- حسين علوان، إشكالية بناء الثقافة المشاركة في الوطن العربي، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2009، ص.20.

(18)- محمد زاهي بشير المغيربي، مرجع سبق ذكره، ص. 226.

(19)- نبيل حليلو، "التنمية والثقافة السياسية: أي علاقة "، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد(08)-، ورقلة: جامعة قاصدي مرباح، جوان 2012، ص.28.

(20)- الطاهر بلعيور، " المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي "، مجلة العلوم الإنسانية، العدد (10)-، بسكرة: جامعة محمد خيضر، نوفمبر 2006، ص. 123.

(21)- مرسي مشري، "المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعيله"، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الوطني حول "التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات "، جامعة الشلف -حسيبة بن بو علي - : كلية العلوم القانونية والإدارية، فرع العلوم السياسية، 16 -17 ديسمبر 2008، ص.05.

(22)- ثامر كامل محمد الخزرجي، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 110 -111.

(23)- عبد القادر الرن، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 94 -96.

(24)- خيرة بن عبد العزيز، "دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد: أنموذج المنطقة العربية"، مذكرة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى جامعة الجزائر– بن يوسف بن خدة -: كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: تنظيم سياسي وإداري، 2006، ص.147.

(25)- حسن علوان، مرجع سبق ذكره، ص. 107.

(26)- قزادري حياة، الصحافة والسياسة: الثقافية السياسية والممارسة الإعلامية في الجزائر، الجزائر: طاكسيج كوم للدراسات والنشر والتوزيع، 2008، ص.ص. 81 -82.

(27)- مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي: مدخل إلى سيكولوجية الإنسان المقهور، المغرب: المركز الثقافي العربي، ط.09، 2005.

(28)- المرجع نفسه، ص.34.

(29)- بومدين طاشمة، دراسة في التنمية السياسية في بلدان الجنوب: قضايا وإشكاليات، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2011، ص.ص. 146.

(30)- زدام يوسف، "دور المجتمع المدني في التنمية الإنسانية: مقاربة ثقافية"، ورقة بحث مقدمة في الملتقي الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر: واقع وتحديات، جامعة الشلف، كلية العلوم القانونية الإدارية، فرع العلوم السياسية، 16 -17 ديسمبر 2008، ص.ص. 07 -08.

(31)- المرجع نفسه، ص.ص. 131 -132.

(32)- بومدين طاشمة، "تفعيل دور المجتمع المدني كآلية للحد من سلطة البيروقراطية والتمكين للتنمية السياسية في الجزائر"، مرجع سبق ذكره، ص. 05 -06.

(33)- زدام يوسف، مرجع سبق ذكره، ص. 07.

(34)- http: //www.echoroukonline.com/ara/articles/127266.html
تاريخ الدخول: 2012/02/28، الوقت: 16: 33.

(35)- مرسي مشري، مرجع سبق ذكره، ص.ص. 13 -14.

(36)- مرسي مشري، مرجع سبق ذكره، ص. 15.

(37)- مرزوقي عمر، "الثقافة الديمقراطية في الوطن العربي ما بين النقل والتقليد والإبداع الذاتي"، ورقة بحث مقدمة في الملتقى الدولي حول الثقافة الديمقراطية والعملية السياسية في المنطقة العربية، جامعة المسيلة: كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 13 -15 ديسمبر 2011، ص.21.

(38)- سامر مؤيد، "استنبات الثقافة الديمقراطية"، على الموقع الإلكتروني:
تاريخ الدخول: 2012/01/20، الوقت: 14: 19. www.fcdrs.com/articles/p29.html

(39)- زدام يوسف، مرجع سبق ذكره، ص. 12.